الملخص

يعد الصراع الدائر بين كل من إثيوبيا وإريتريا من الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة بمفهومها التقليدي،فبعد أن راح ضحية العمليات المسلحة مئات الآلاف من الطرفين ، مازالت القضية قيد التحقيق ومحل بحث وشد وجذب، وإن كانت الحرب قد انتهت، فالمناوشات والاشتباكات الحدودية والمناورات السياسية والدبلوماسية (أو ما يمكن تسميته صراع غير مباشر) مازالت مستمرة ومتواصلة.

ونظراً للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي ،حيث الممرات المائية الحيوية ، فضلاً عن كونها تمثل المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق،فقد تشابكت مصالح القوى الإقليمية والدولية في تلك المنطقة ،وبالتالي لعبت تلك القوى أدواراً متفاوتة في الصراعات التي دارت فيها ، ومن ذلك الصراع الإريتري-الإثيوبي.

Summary

The conflict between Ethiopia and Eritrea conflict, which has evolved into a full-scale war the traditional sense, having fallen victim to armed operations of hundreds of thousands of the parties, the case is still under investigation and place of research and attract and tight, although the war had ended, Skirmishes and clashes border and the political maneuvering and diplomatic (or what might be called the conflict indirectly) is still ongoing and continuous.

Given the importance of geo-strategic enjoyed by the Horn of Africa, where waterways vital, as well as being a natural gateway to Africa from the east, the intertwined interests of regional and international forces in that region, and thus played these forces roles varying in conflicts that took place where, and that conflict the Eritrean - Ethiopian.

مقدمة:

يعد الصراع الدائر بين كل من إثيوبيا وإريتريا من الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة بمفهومها التقليدي،فبعد أن راح ضحية العمليات المسلحة مئات الآلاف من الطرفين ، مازالت القضية قيد التحقيق ومحل بحث وشد وجذب، وإن كانت الحرب قد انتهت، فالمناوشات والاشتباكات الحدودية والمناورات السياسية والدبلوماسية (أو ما يمكن تسميته صراع غير مباشر) مازالت مستمرة ومتواصلة.

لذا فأن واقع الأمر نحن أمام صراع حدودي لم يحسم بعد ، فقد تحول الصراع فيه من المواجهات المسلحة إلى صراع سياسي ودبلوماسي، وعلى الرغم من هذا التحول الذي طرأ على إدارة الصراع من الآليات القسرية (الحرب) إلى الآليات السلمية، لكن احتمالية تفجر الصراع من جديد ما زالت قائمة ، الأمر الذي يستدعي تدخل طرف ثالث أو أكثر يقوم بمهمة الوساطة بين الطرفين المتصارعين بغية التوصل إلى التسوية السلمية الشاملة.

ونظراً للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي ،حيث الممرات المائية الحيوية ، فضلاً عن كونها تمثل المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق،فقد تشابكت مصالح القوى الإقليمية والدولية في تلك المنطقة ،وبالتالي لعبت تلك القوى أدواراً متفاوتة في الصراعات التي دارت فيها ، ومن ذلك الصراع الإريتري- الإثيوبي.

ولتسليط الضوء على جذور وتطورات الصراع الإريتري-الإثيوبي وماهية وأبعاد الأدوار التي لعبتها القوى والمنظمات الإقليمية والدولية في هذا الصراع ، نرى من المناسب أن نتناول في هذه الدراسة المباحث الآتية:

المبحث الأول /الواقع الجغرافي والاجتماعي لإثيوبيا وإريتريا ...

المبحث الثاني / تطورات الصراع الإريتري- الإثيوبي...

المبحث الثالث/دور القوى والمنظمات الإقليمية والدولية في الصراع...

المبحث الأول

الواقع الجغرافي والاجتماعي لإثيوبيا وإريتريا

سنتناول في هذا المبحث مطلبين ،أما المطلب الأول فنتناول فيه الواقع الجغرافي والاجتماعي في إثيوبيا ، أما المطلب الثاني فنتناول فيه الواقع الجغرافي والاجتماعي في إريتريا.

المطلب الأول: الواقع الجغرافي والاجتماعي في إثيوبيا:

أولاً- الموقع والمناخ: تعد أثيوبيا إحدى دول إقليم شرق أفريقيا، الواقعة في منطقة القرن الأفريقي، وهي من الدول الحبيسة ،إذ تشارك بحدودها كل من إريتريا من الشمال (٩١٢) كم ، ومن الشرق جيبوتي والصومال ومن الجنوب كينيا ، ومن الغرب والشمال الغربي السودان ، وتبلغ مساحة إثيوبيا (١,١٦) مليون كم^{٢} ، وتغطي الأراضي الزراعية فيها حوالي (٨٠١,٧٥٠)كم^{٢} من إجمالي مساحة الدولة، أي ما يعادل نسبة ٧٣% ، مقابل حوالي(٨٩,٠٠٠)كم^{٢}، غابات ومراعي، أي ما يعادل ٧% ، وحوالي (٩٢,٧٥٠)كم^{٢}، مبانٍ وأراضٍ وقمم جبلية، أي ما يعادل نسبة ٨% ، فضلاً عن حوالي (١٢١,٠٠٠) كم^{٢} من المجاري المائية، أي ما يعادل نسبة ١٢%[١].

وكانت أثيوبيا قد تحولت إلى دولة حبيسة بعد أن استقلت عنها إريتريا في شهر مايو سنة ١٩٩٣م، وبذلك فقدت أثيوبيا منافذها البحرية على العالم الخارجي، وأمست الأخيرة تعتمد على عدد من الموانئ في الدول المجاورة لها ومن ذلك ميناء مصوع الإريتري وميناء جيبوتي[٢].

أما مناخ أثيوبيا فبحكم وقوعها بين درجات دائرتي العرض ٣-١٢° شمالاً ، فهي جزء من المنطقة الحارة ، وفيها تتدرج الظواهر المناخية ، من الاستوائي إلى الصحراوي ، إلا أن عامل الارتفاع

الذي تتضمنه التضاريس الجغرافية للدولة يحدث تعديلاً كبيراً في كل من درجة الحرارة وكمية الأمطار ، على ذلك فقد تميزت أراضي إثيوبيا بتنوع مناخها تنوعاً كبيراً من مكان إلى آخر[٣].

ثانياً-الواقع الاجتماعي في أثيوبيا: يعد المجتمع الأثيوبي مزيجاً من الجنس الأفريقي للقبائل الأفريقية والجنس القوقازي التابع للقبائل العربية التي هاجرت من جزيرة العرب ومصر ، إلى أثيوبيا واختلط بعضها مع البعض الآخر، ويتكون هذا المجتمع من عدد كبير من القوميات ،حتى يصل عددها إلى ٧٣ قومية ، تتبع مجموعات أثنية مختلفة يصعب تحديدها ، وقد عُدّت اللغة معياراً أساسياً في تحديد تلك القوميات، على ذلك يمكن تحديد أبرز تلك القوميات المتواجدة في أثيوبي كما يأتي:

أ- الأمهرة: وتعود أصولهم إلى العناصر السامية ،ويبلغ تعدادهم حوالي (١٥,٥) مليون نسمة وبما يعادل ٢٨% من الشعب الأثيوبي ، ولكن يتحدث لغتهم حوالي (٣١%) من الشعب، بصفتها اللغة الأولى ، وحوالي ٤٠% من الشعب يتحدثون بها بصفتها اللغة الثانية، ويعتنق أغلب عناصر الأمهرة الديانة المسيحية الأرثوذكسية، ويتواجد هؤلاء في المنطقة الوسطى من البلاد، وقد تمكنوا من توسيع نفوذهم الاجتماعي ، كما جعلوا رموز حياتهم وديانتهم وتاريخهم ، مجموعة من القيم والمقاييس التي تحدد العلاقات الاجتماعية في الدولة[٤]، ويمثل هؤلاء قوى المعارضة الرئيسية لنظام الحكم في الوقت الحالي.

ب- التيجراي:تعود أصولهم إلى عناصر حامية ، ويبلغ تعدادهم حوالي (٥,٣٧) مليون نسمة، بما يعادل نسبة ١٠% من مجموع السكان في أثيوبيا ، ويتحدث لغتهم بصفتها لغة أولى حوالي ١٤% من السكان ، ويتواجد هؤلاء في المنطقة الشمالية على الحدود الجنوبية لإريتريا ، ويدين أغلبهم بالمسيحية الأرثوذكسية أيضاً ، وكانوا يمثلون عنصر المعارضة الرئيسية ضد نظام (منجستو) حيث نجحوا بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في إسقاط النظام المذكور،وهم حالياً العنصر الرئيسي في تشكيل الجبهة الحاكمة حالياً[٥].

ت- الأورومو: تعود أصولهم إلى العناصر السامية ، ويبلغ تعدادهم حوالي ٢٢ مليون نسمة وبما يعادل ٤٠% من نسبة السكان ، وبذلك فهم أكبر القوميات في البلاد، ويتحدث لغتهم بصفتها لغة أولى ٣٥% من السكان ، ويتواجدون في وسط الهضبة الإثيوبية وغربها وفي منطقة (كافا)،ويدين معظمهم بالديانة الإسلامية، وقد عانى أبناء تلك القومية من الاضطهاد جراء تعرضهم للاحتلال الإقطاعي ومن ثم العسكري إلى جانب تعرضهم لحركة نشر اللغة الأمهرية وقيمها وعاداتها، وكانوا قد استعملوهم الأمهرة كقاعدة أساسية في بناء القوات المسلحة تحت قيادتهم ، وطالب (الأورومو) في سنة ١٩٧٢م، باستعمال لغتهم في التعليم ، وكان الشعور القومي لديهم، أحد العناصر المحركة لـ(ثورة ١٩٧٤م) ، وهم يمثلون أحدى قوى المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم حالياً بعد أن أعلنوا انسحابهم من الائتلاف الحاكم في شهر يونيو سنة ١٩٩٢م، وكانوا قد خاضوا عمليات تمرد ضد الجبهة الحاكمة لكن الأخيرة تمكنت من احتوائها[٦].

ث- العفر: تنتمي القومية العفرية إلى القبائل العربية الإسلامية ويمثلون نسبة ٤% من عموم الشعب الإثيوبي ، وتنتشر قبائلهم في الجزء الشرقي من البلاد ويسكنون في مناطق الحدود المشتركة مع كل من جيبوتي وإريتريا حيث تمتد أصولهم القومية،ويزاول معظمهم مهنة الرعي، وقد ظلت تلك القومية مستقلة عبر التاريخ حتى ضم الإمبراطور(هيلاسيلاسى) سنة ١٩٥٦م أراضيهم إلى إثيوبيا، ثم عمل (منجستو) على تشتيت تجمعاتهم ، وبعد سقوط الأخير خصص النظام الحالي لأبناء تلك القومية إقليماً إدارياً ذا الرقم (٢) وسمي بإقليم (الدناكل) وسمح لهم بالمشاركة في المجلس النيابي بثلاثة مقاعد ويعد (علي ميراح) الزعيم الروحي للعفر في الوقت الحالي[٧].

ج- الصُّوماليا:أصل هؤلاء من القبائل العربية الصومالية ، هاجروا إلى إثيوبيا واختلطوا بالشعوب الزنجية ، ويدين معظمهم بالديانة الإسلامية ،ويمثلون نسبة ٦% من مجموع السكان، ويتواجدون في جنوب شرق إثيوبيا ،في مناطق الحدود المشتركة مع الصومال

حيث تمتد أصولهم العرقية ،وتمثل مناطق وجودهم في (أوجادين) و(هرر)، وهي مناطق متنازع عليها بين إثيوبيا والصومال، ويزاولون بصفة رئيسية مهنة الزراعة والرعي(٨).

وهنالك قوميات أخرى يمكن عدَّها من الأقليات ، ومنها (الجوارحي) ويسكنون إقليم شوا (نصف مليون)، و(الفلاشا) الذين يدينون باليهودية ، ويسكنون في إقليم (جوندر) في مناطق الحدود المشتركة مع السودان ولم يبقى منهم حالياً إلا بضعة آلاف بعد نقلهم إلى (إسرائيل)، وهناك (الديلامو) ويسكنون إقليم شوا(١٠٠ألف) و(بني شنجول) ويسكنون إقليم ايليبابور(٣٠٠ألف) و(الديري) ويسكنون إقليم هررجي (١٠٠ألف) واليمنيون ويتواجدون في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) في الحي التجاري القديم (٥٠ألف)(٩).

المطلب الثاني- الواقع الجغرافي والاجتماعي لإريتريا:

أولاً- الموقع والطبيعة الجغرافية:

تقع إريتريا في منطقة القرن الأفريقي في الجنوب الشرقي للقارة الأفريقية ، وتحتل موقعاً إستراتيجياً هاماً، فهي تطل على البحر الأحمر وتبلغ مساحتها الإجمالية (١٢١٣٢٠)كم^{٢} ، وتشكل مستطيلاً غير مكتمل الأضلاع ،تحدها من الجنوب أثيوبيا ، ويفصل بينهما نهري (المأرب وستيت)، وتحدها من الشمال والغرب السودان ، وتحدها جيبوتي من اتجاه الجنوب الشرقي ، ويبلغ طول الساحل الإريتري ١١٥١كم، وتتبع إريتريا (١٢٦) جزيرة من جزر البحر الأحمر(١٠).

وفي واقع الحال تعد الأراضي الإريترية امتداداً للهضبة الإثيوبية، حيث يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي (٣٠٠٠)م فوق مستوى سطح البحر،ويغلب عليها الطبيعة الجبلية ، وتنقسم إريتريا إلى خمسة أقاليم جغرافية :الهضبة الجنوبية،السهل الساحلي،المرتفعات الشمالية،منخفضات بركة ، ومنخفضات القاش-ستيت،أما السهل الساحلي فيمتاز باستوائه تقريباً في الجزء الشمالي وبكثرة تعاريجه وخلجانه في الوسط ،وهو ما يجعل الساحل مناسباً

لإقامة الموانئ واستعماله بواسطة عناصر بحرية ،يمكن أن تلجأ إليه وتختبئ فيه(١١).

ويواجه السهل الساحلي حوالي (١٢٦) جزيرة،تتركز نسبة كبيرة منها ،في جزئه الأوسط، باستثناء عشرين جزيرة فقط ،وأهم هذه الجزر : مجموعة جزر دهلك ،ومجموعة جزر الدناكل ، وتعد جزيرتا فاطمة وحالب من أهم الجزر من وجهة النظر الإستراتيجية حيث تشرفان على مضيق باب المندب ،وتحقق هذه الجزر لإريتريا سيطرة إستراتيجية على باب المندب، وتبلغ الحدود البحرية للجزر الإريترية نحو ٢٢٣٤كم،وتمتلك إريتريا ميناءين حيويين هما ميناء عصب ويقع إلى الشمال من جيبوتي ، وميناء مصوع ويقع إلى الشمال في اتجاه السودان ، وعاصمة إريتريا (أسمرة)(١٢).

ثانياً-هوية إريتريا:

يبلغ عدد سكان إريتريا حوالي ٣,٨٤٢,٤٣٦ مليون نسمة ،٨٠% منهم مسلمين ،و٢٠% مسيحيين ووثنيين ،و ما زالت إريتريا تراوح مكانها فيما يتعلق بتحديد هويتها من حيث صعوبة تحديد تلك الهوية في ظل الميراث التاريخي للحركة الوطنية الإريترية والتركيب الإثني والديني فيها، ذلك أنه على الرغم من الدور التاريخي للمسلمين في الحركة الوطنية الإريترية فان مخاوف المسيحيين من هيمنة المسلمين على قيادة الحركة الوطنية أدت إلى تصاعد أسهم القيادات العلمانية في الحركة الوطنية سعيًا للحد من الانشقاقات والصراعات التي نشبت بين فصائل الحركة الوطنية الإريترية، ورغم نجاح الحركة الوطنية في حجب تلك الصراعات فإنه سرعان ما عادت تلك الهويات للبروز من جديد خاصة مع بروز التوجه التجراني- نسبة إلى إقليم وجماعة التجرانية الذي تنتمي إليه القيادة في إريتريا- للنخبة الحاكمة في إريتريا التي انحازت للقومية التجرانية على حساب غيرها من القوميات، الأمر الذي أثار حفيظة القوميات والجماعات الأخرى خاصة ذوي التوجهات العربية والإسلامية لا سيما مع تراجع التوجهات العربية للحكومة القائمة في إريتريا(١٣).

المبحث الثاني

تطورات الصراع الإثيوبي – الإريتري

سنتناول في هذا المبحث مطالب ثلاث ، أما المطلب الأول فسوف نتناول فيه جذور الصراع الإثيوبي – الإريتري،أما المطلب الثاني فنتناول فيه أسباب الصراع ، أما المطلب الثالث فنتناول فيه تطورات الصراع.

المطلب الأول:جذور الصراع الإثيوبي – الإريتري:

لقد ظهرت إريتريا كوحدة مستقلة بذاتها بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية الحبشية(إثيوبيا) ،حينما وُقعت معاهدة (أديس أبابا) في سنة ١٨٩٦م التي حددت الحدود الحبشية مع إريتريا على أساس الحد الفاصل بينهما[١٤].

وفي سنة ١٩٣٠م أصبح هيلاسلاسى إمبراطوراً لإثيوبيا ، التي انضمت إلى عصبة الأمم في السنة التالية،وفي سنة ١٩٣٦م غزت إيطاليا إثيوبيا ونفي الإمبراطور (هيلاسلاسى) إلى بريطانيا ،وكانت بريطانيا قد عدت إريتريا جزءً من مستعمرات إيطاليا، وبعد ها هزمت القوات البريطانية والإثيوبية القوات الإيطالية في سنة ١٩٤١م، ولكن إثيوبيا لم تستعد السيادة حتى توقيع الاتفاق الأنجلو - إثيوبي في ديسمبر سنة ١٩٤٤م[١٥].

وعلى الرغم من أن إثيوبيا وارتريا ارتبطتا باتحاد فيدرالي في سنة ١٩٥٢م ولكن الإمبراطور الإثيوبي (هيلاسلاسى) ألغى ذلك الاتحاد وأعلن ضم إريتريا إلى إثيوبيا سنة ١٩٦٤م، فقامت في إرتريا ثورة مسلحة لتحقيق الاستقلال،وقد شجعت إثيوبيا حركة الاضطرابات الداخلية في إريتريا ،بفعل تصميم الإمبراطور الإثيوبي (هيلاسلاسى) على ضم إريتريا إلى إثيوبيا بأية وسيلة وعدم التفريط بها ، ويعود ذلك إلى رغبته في توسيع أرجاء الإمبراطورية من جهة، وإيجاد منفذ على البحر الأحمر لإمبراطوريته[١٦].

وقد أدى إعلان إثيوبيا ضم إريتريا إليها إلى إلغاء الأحزاب في إريتريا واستيلاء إثيوبيا على حصة كبيرة من حصيلة الكمارك في

إريتريا، كما توقفت المساعدات البريطانية إلى الأخيرة،وهاجر عدد كبير من الإريتريين من الفنيين والمثقفين والمهنيين إلى العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) ، وقد أدى ذلك إلى وجود جالية إريترية كبيرة في إثيوبيا،وقد أنضم عدد كبير منهم في سلك الشرطة وسلاح الطيران والمظلات،كما هاجر عدد كبير من المواطنين الإريتريين وعلى وجه الخصوص القادة السياسيين الذين كانوا يطالبون بالاستقلال ، مثل (عثمان صالح سبي،إدريس محمد آدم، إبراهيم سلطان) ولجأ معظمهم إلى القاهرة(١٧).

وحينذاك بدأ الشعب الإريتري التفكير في إعلان الكفاح المسلح ضد السلطات الإثيوبية، وتعد حركة تحرير إريتريا أول من أعلن الكفاح المسلح، حيث بدأت منذ سنة ١٩٥٨م في تنظيم نفسها في خلايا سرية في معظم المدن الإريترية وكان برنامجها يقوم على وحدة الصف الوطني ووحدة الهدف بين المسيحيين والمسلمين وإثارة القضية في المجال الدولي وتنفيذ أسلوب الكفاح المسلح داخل إريتريا ،إلا أن الحركة المذكورة لم تستمر طويلاً بفعل افتقارها إلى جيش تحرير قوي(١٨).

كما فشل تنظيم الجبهة الديمقراطية الإريترية الذي تأسس سنة ١٩٥٩م،في القاهرة من قبل (إدريس محمد آدم وإبراهيم سلطان وولد آب ولد ماريام) ،في إحراز أي تقدم(١٩).

وقد أسس الإريتريون الذين لجئوا إلى مصر فضلاً عن الطلبة الذين كانوا في الجامعات والمعاهد المصرية جبهة التحرير الإريترية في سنة ١٩٦٠م،وقد عين (إدريس محمد آدم) رئيساً لها ثم أعلنت الجبهة دستورها الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال بأسلوب الكفاح المسلح الذي تدعمه الجهود السياسية في الخارج،ومع تزايد نشاط الجبهة عسكرياً وسياسياً ،ازدادت السلطات الإثيوبية عنفاً في الرد على عمليات الثوار ،وقد استعانت إثيوبيا بالدول الغربية – الولايات المتحدة على وجه الخصوص- وبإسرائيل لإعادة تنظيم قوات الكوماندوز وتسليحها وتدريبها ،وجاء ذلك متمشياً مع اهتمام إسرائيل بإثيوبيا للاستفادة من الجزر

والموانئ المطلة على البحر الأحمر، كما شنت إثيوبيا حملات عسكرية بهدف إبادة الإريتريين مما أدى إلى لجوء حوالي ٣٠ ألف إريتري إلى السودان[٢٠].

وبعد سقوط النظام الإمبراطوري في إثيوبيا في ١٢سبتمبر سنة ١٩٧٤م ومجيء العسكر بقيادة الجنرال (أمان عندوم) ثم (منجستوهيلا مريام)،ليقيموا نظاماً جمهورياً ماركسياً ساهم الإتحاد السوفييتي بدعمهم بكل ما لديه من عتاد عسكري، وخبرة أمنية ، وبعد نجاح القوات الإثيوبية- في إطار حرب الأوغادين- بمساعدة كل من الإتحاد السوفييتي وكوبا ، في إيقاف تقدم القوات الصومالية وإعادتها إلى حدودها الدولية وذلك في سنة ١٩٧٨م،بدأت إثيوبيا تتحول باتجاه العمل على إنهاء الثورة الإريترية[٢١].

وعلى الرغم من التحديات التي واجهها الثوار الإريتريون ، وعلى وجه الخصوص الانقسامات داخل فصائل المقاومة وعلى الرغم من قساوة وشدة الحملات المتلاحقة التي كانت تشنها القوات الإثيوبية العسكرية ضدها،لكنها استمرت بعمليات المقاومة إلى أن انهار (نظام منجستو) سنة ١٩٩١م بانهيار المنظومة الشيوعية كلها ، وحينذاك سيطر تحالف فصائل الثوار المناوئين (لنظام منجستو) وبقيادة (ميليس زناوي) على (أديس أبابا)، وسيطرت جبهة تحرير الشعب الإريتري بزعامة (إسياس أفورقي) على العاصمة الإريترية (أسمرا) بدعم وبمباركة من قبل الولايات المتحدة الأميركية،وتم الاتفاق على إجراء استفتاء حول استقلال إريتريا،وفي ٢٣ ـ ٢٥ أبريل سنة ١٩٩٣م أجري استفتاء شعبي اختار فيه الناخبون الإريتريون الاستقلال ، وفي ٣ مايو سنة ١٩٩٣م اعترفت أثيوبيا بسيادة إريتريا واستقلالها،وقد أقيمت في إريتريا بعد الاستقلال حكومة انتقالية لمدة أربع سنوات، وانتخب (افورقي) رئيساً للجمهورية[٢٢].

ولكن من المفارقة أن هناك من يرى أن معظم التنظيمات الأثيوبية المعارضة و خاصة من قبيلة الأمهر بأن استقلال إريتريا كان خطأ لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة ، ومنهم من يرى بأنه كان من المفترض على أقل تقدير أن يتم الاتفاق على منح

أثيوبيا منفذ على البحر بمنحها ميناء عصب بدلا من الاكتفاء فقط بتسهيلات لاستخدامه، وقد توضح هذا الرأي بعد تجدد الصراع بين الجانبين.

المطلب الثاني:أسباب الصراع الإريتري- الإثيوبي

على الرغم من العلاقات الشخصية التاريخية الوطيدة بين كل من الرئيس الإريتري(أسياسي أفورقي)ورئيس الوزراء الإثيوبي (ميليس زيناوي)، اللذين جمعتهما حربٌ واحدة اعتليا سوية فيها سدة الحكم في كلا البلدين ،ورتبا معاً كل المسائل المتعلقة باستقلال إريتريا، ومستقبل علاقاتها مع إثيوبيا، وذلك بموجب اتفاقيتي أغسطس/آب سنة ١٩٩١م، وأغسطس/آب سنة ١٩٩٣م، اللتان أكدتا على التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع العقبات أمام تنقلات السكان في البلدين، ومنحهم الجنسية المزدوجة، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، والتعاون في مجالات الدفاع والأمن والنقل والمواصلات، ومنح إثيوبيا تسهيلات في الموانئ الإريترية،إلا إن الخلافات بين البلدين سرعان ما بدأت تتفاقم بفعل عوامل عدة،منها مشكلة الحدود ،إذ بدأت إريتريا تطالب بترسيم الحدود بينها وبين إثيوبيا، التي خططها الاستعمار الإيطالي، خاصة أن هذه المناطق تضم امتدادات سُكّانية لشعب إريتريا في إثيوبيا، هي القومية التيجرية، التي فرض(أساسي أفورقي) لغتها (اللغة التيجرية)، لغة رسمية لبلاده، بدلاً من اللغة العربية، وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي، التي كانت الحكومة الإثيوبية في سنة ١٩٩٧م ، قد نشرت خرائط تظهر تبعيتها إليها،أما إثيوبيا فإن وضعها الجغرافي الحالي، وحرمانها من المنافذ البحرية، على الرغم من مساحتها الشاسعة، يُعد سبباً قوياً لشن الحرب على إريتريا، نظراً لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي، منفذاً بحرياً وحيداً لوارداتها، ومنها النفط،ومن ثم تسعى للحصول على ميناء عصب الإريتري، أو أي منفذ لها على البحر الأحمر، يخضع لسيطرتها[٢٣].

كما كان من أسباب الصراع، الذي بدا خلافاً حول الحدود بين البلدين، إصدار إريتريا عملة وطنية خاصة بها (ناكفا)، لتحل محل العملة الإثيوبية (البر)، التي كانت تستعملها (أسمرة)، لدعم استقلالها الاقتصادي .فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت إثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة، ورفضت مساعي إريتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الإثيوبية، بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية المتبعة في البلدين،وأوقفت (أديس أبابا)استعمال الموانئ الإريترية، ما عدا ميناء عصب، وتحولت إلى ميناء جيبوتي، وهذا ما حرم الإريتريين من حصيلة الجمارك، ومصاريف الشحن وغيرها من الخدمات،كما جعلت إثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية ولم تعترف بالعملة الإريترية لتسوية تعاملاتها مع (أسمرة)، وألغت رحلات شركة الطيران الإثيوبية إلى الأخيرة، وطالبتها بتسديد ديونها بالدولار، وهذا ما رفضته إريتريا، فضلاً عن وجود خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود، والرسوم على البضائع، التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة، أو تنتجها إثيوبيا فقط، علاوة على التنافس بينهما على النفوذ في منطقة القرن الأفريقي وقيادة المنطقة، ومجموعة القادة الجدد التي تشكلت من إثيوبيا وإريتريا، وأوغندا، ورواندا، إضافة إلى سبب خاص بالرئيس الإريتري، الذي على الرغم من تخلصه من خصومه السياسيين، يُريد تأمين بقائه في الحكم، والحفاظ على تماسك إريتريا، التي تتنازعها مجموعة فصائل مختلفة[٢٤].

كما إن إثيوبيا باتت تريد إسقاط (نظام أفورقي) وإزاحته من الوجود،لأنه في نظرها هو المسئول الأول عن تفجير الأزمات في المنطقة، وأنه يريد أن يفرض ذاته :(كسوبرمان في المنطقة عن طريق الضغط على جيرانه بالقوة) حسب تعبير وزير الخارجية الإثيوبي (سيوم مسفن)[٢٥]، على ذلك أضحت إثيوبيا تسعى – بعد الإطاحة بنظام أفورقي - لتشكيل إرتريا على النحو الذي يروق لها، ويتناسب مع مصالحها، وهذه الغاية الإثيوبية تجري بموافقة ومباركة حلفائها في المنطقة وبالتحديد كل من السودان واليمن،

باعتبارهما تضررا من سياسات (أفورقي)، ولا يودان له البقاء على عرش الحكم(٢٦).

وعلى صعيد طموحات القيادات نجد أن كلا من إثيوبيا وإريتريا قد حرص على تقديم نفسه كفاعل إقليمي حيوي بالمنطقة يجب الاعتماد عليه فيما يتصل بأي من الترتيبات المزمع اتخاذها، واستندت إثيوبيا في ذلك على ميراثها من العلاقات الخارجية الدولية والإقليمية وتراثها التاريخي الحضاري كواحدة من أقدم وأعرق دول القارة إضافة إلى ثقلها البشري واتساعها الجغرافي.

وفي المقابل طرحت إريتريا نفسها كفاعل إقليمي يجب الاعتداد به انطلاقاً من موقعها الإستراتيجي وقدراتها العسكرية والتنظيمية – حيث يذكر أن الجيش الإريتري في الأعوام التالية لاستقلال إريتريا كان يعد أكثر جيوش المنطقة كفاءة وتنظيماً في ظل خبرة الكفاح الوطني الطويلة التي خاضها، علاوة على ذلك عمدت إريتريا إلى إقامة شبكة من العلاقات الخارجية التي تؤمن لها الحصول على ذلك الدور الإقليمي، فلم تنضم إلى جامعة الدول العربية ودشنت علاقات متميزة مع إسرائيل وحاولت إقامة توازن في علاقتها بين الجانبين العربي والإسرائيلي وهو أمر لم يكن بحال يقلب التوازن لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي وأطرافه من ناحية وطبيعة دولة إريتريا أرضاً وشعباً وأهميتها الإستراتيجية من ناحية أخرى(٢٧).

على ذلك يمكن القول أن الصراع بين إثيوبيا وإريتريا هو ليس صراع حدود بل هو صراع وجود لأن كل منهما يستهدف وجود الآخر ، ومما عقد هذا الصراع – فضلاً عن أهمية المنطقة الإستراتيجية – التوجهات والتطلعات والنوازع التي تحكم القائمين على السلطة في كلا البلدين ، وهناك أطراف دولية وإقليمية تغذي هذه النوازع وبالاتجاه الذي يخدم مصالح تلك الأطراف.

المطلب الثالث:تطورات الصراع الإريتري- الإثيوبي:

شهد الصراع الإريتري – الإثيوبي حول بعض المناطق الحدودية عدة تطورات ،فقد بدأت الصفحة الأولى من هذا الصراع حينما أقدمت إريتريا في ٦ مايو سنة ١٩٩٨م،على اقتحام الحدود المشتركة وتوغلت داخل الأراضي المتنازع عليها، واستولت من خلالها على بعض المناطق الحدودية، ثم انفجر القتال بين الجانبين خلال شهر فبراير سنة ١٩٩٩م مرة ثانية، ودار القتال في ثلاث مناطق هي: (بادمى)التي شهدت العمليات العسكرية في مايو سنة ١٩٩٨م، ومنطقة (تسورنا)، و(زالامبيا)ومنطقة (يوري) جنوب غرب ميناء عصب،واستطاعت القوات الإثيوبية تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة، وهو ما أجبر إريتريا على الموافقة على خطة السلام التي أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية، مما ساعد على إيقاف القتال مؤقتاً بين الطرفين[٢٨].

والجدير بالذكر أن الجولة الأولى والثانية من الحرب لم تساعدا في تسهيل عملية التسوية، بل على العكس استمر التباعد في المواقف بين الجانبين، وبدا واضحاً أنهما يستعدان لجولة ثالثة فاصلة، وهذا ما حدث، حيث اندلعت مواجهة جديدة خلال شهر مايو سنة ٢٠٠٠م، وكانت أكثر شراسة، واستطاعت إثيوبيا التي امتلكت المبادأة في هذه الجولة تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الإريترية، فلم تكتف إثيوبيا باسترداد المناطق التي احتلتها القوات الإريترية سنة ١٩٩٨م فحسب، بل إنها توغلت داخل الأراضي الإريترية[٢٩].

ومن الملاحظ أن الحرب الإريترية الإثيوبية وخاصة في جولتها الثالثة، أنها الحرب الأكثر عنفاً ودموية في الصراعات الإفريقية، ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبداً أن تصاعد أي صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف[٣٠].

وفي ٢٠٠٠/٦/١٨ تم توقيع اتفاق الجزائر لوقف الأعمال العدائية والانسحاب من قبل قوات البلدين إلى ما قبل حدود ٦ مايو ١٩٩٨، على أن يكون عمق الانسحاب الإريتري ٢٥ كم، وإحالة النزاع إلى التحكيم، وأنشئت مفوضية لترسيم الحدود بين الطرفين

يكون قرارها نهائياً وملزماً للجانبين، ومرجعيتها المعاهدات الاستعمارية للسنوات ١٩٠٠، ١٩٠٢، ١٩٠٨، ثم صدر قرار المفوضية في أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٢ بأحقية إريتريا في هذه الأراضي[٣١]، ورغم أن القرار نهائي وملزم، إلا أن إثيوبيا اعترضت عليه رسمياً في ١٩ سبتمبر، واستبعدت إثيوبيا أن يكون هناك سلام دائم مع إريتريا ما لم تحصل (أديس أبابا) على منفذ بحري على البحر الأحمر[٣٢].

- استندت إثيوبيا في رفضها لهذا القرار إلى ما يأتي:

١. ضمان موارد التسليح إذا تطور الأمر إلى حرب ثالثة مع إريتريا من حليفتيها الإستراتيجيتين.. الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة في ضوء العلاقة المميزة التي تربطها بهما.

٢. إنشائها لمحور صنعاء الذي يضم، بالإضافة إليها، كلاً من اليمن والسودان، وقد تكوَّن خصيصاً لمواجهة إريتريا مع وجود خلال بين هذه الأخيرة ودول محور صنعاء جميعها.

٣. علاقة إثيوبيا التاريخية والمتينة مع بعض قوى المعارضة الإريترية.

- غير أن تحولاً تكتيكياً طرأ على السياسة الإثيوبية تجاه هذه القضية، تمثل في إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي (ميليس زيناوي) في ٢٠٠٤/١١/٢٥ مبادرة من أربع نقاط لاحتواء الأزمة بين إريتريا – إثيوبيا بشأن الحدود السياسية بينهما، وقد أقر البرلمان الإثيوبي هذه المبادرة، والنقاط الأربعة هي[٣٣]:

١. القبول المبدئي بقرار مفوضية الحدود – رغم أنه غير عادل وغير شرعي – على اعتبار أن ذلك يؤكد رغبة إثيوبيا في السلام وتحقيقه في منطقة القرن الأفريقي.

٢. أن الأسلوب السلمي هو الخيار الوحيد لحل الخلافات وسوء التفاهم بين البلدين، وأن اللجوء إلى أسلوب العنف والقوة خيار منبوذ ولا يمكن أن يكون خياراً على أي حال كان.

٣. ضرورة حل الخلاف عبر الحوار المباشر والجلوس إلى طاولة المفاوضات، على اعتبار أن ذلك سيمهد الطريق لتطبيع العلاقات وتوفير الثقة بين الشعبين.

٤. تراجع إثيوبيا عن قراراها الرافض بدفع التزاماتها المالية لمفوضية الحدود، وإرسال ضباطها لتبادل الآراء مع المفوضية، حيث قررت استئناف تعاملها مع المفوضية عبر دفع حصتها المالية وإرسال الضباط المعنيين إلى المفوضية لإبداء حسن النية والرغبة في إغلاق ملف النزاع الحدودي نهائياً مع إريتريا، مع الاعتراف بأن إيقاف إثيوبيا التزاماتها نحو المفوضية قد أعاق عملها كثيراً.

خلاصة القول أن الصراع الدائر بين كل من إثيوبيا وإريتريا يعد من الصراعات البالغة التعقيد وذلك بفعل تطورها إلى حرب شاملة على وفق المفهوم التقليدي،فبعد أن راح ضحية العمليات المسلحة مئات الآلاف من الجانبين، فأن القضية مازالت قيد التحقيق ومحل بحث وشد وجذب، وإن كانت الحرب قد انتهت، فالمناوشات والاشتباكات السياسية والمناورات الدبلوماسية (أو ما يمكن تسميته صراع غير مباشر) مازالت مستمرة ومتواصلة.

لذا فأن واقع الأمر نحن أمام صراع حدودي لم يحسم بعد ، وإذا كانت المواجهات المسلحة قد توقفت ، فإن الصراع السياسي مازال قائماً والمشاكل العالقة بين البلدين لم تتم تسويتها بعد بشكل نهائي وتام ودائم ، على ذلك فأن احتمالية تفجر الصراع من جديد ما زالت قائمة ، الأمر الذي يستدعي أن يكون هناك طرف ثالث أو أكثر يقوم بمهمة الوساطة بين الطرفين المتصارعين بغية التوصل إلى التسوية السلمية الشاملة.

المبحث الثالث

دور القوى والمنظمات الإقليمية والدولية في الصراع

نظراً للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي ،حيث الممرات المائية الحيوية ، فضلاً عن كونها تمثل المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق،فقد تشابكت مصالح القوى الإقليمية والدولية في تلك المنطقة ،وبالتالي لعبت تلك القوى أدواراً متفاوتة في الصراعات التي دارت فيها ، ومن ذلك الصراع الإريتري- الإثيوبي،على ذلك سوف نتناول مواقف وأدوار تلك القوى فضلاً عن تناولنا لدور المنظمات الإقليمية والدولية في هذا الصراع.

المطلب الأول:الأطراف الإقليمية:

أولاً- الدول المجاورة:

١-السودان:لما كانت السودان من الدول المجاورة للبلدين المتصارعين(إثيوبيا وإريتريا)،ونظرا لوجود تداخلات سكانية وقبلية بينها وبين هذين البلدين،كما أن كلا البلدين كانا قد يدعمان قوى المعارضة ضد الحكومة السودانية ،على الرغم من اختلاف منطلقات كل منهما ،كما أعلنا عن خشيتهما من محاولات السودان في التسعينيات تصدير الأصولية الإسلامية إليهما ودعمه لقوى المعارضة بالدولتين.

وبكل تأكيد فان السودان مازال يؤثر ويتأثر بأطراف الصراع،لاسيما وأن التاريخ والجغرافية والمصالح الإستراتيجية كانت قد فرضت على هذا البلد أن يلعب دوراً إقليمياً في منطقة القرن الأفريقي على وجه العموم ،وكان لذلك الدور امتداده المؤثر على – والمتأثر بـ - طرفي الصراع وبما يخدم مصالحها تلك(٣٤) .

وكانت الأوضاع الإقليمية لدول الجوار قد ساهمت في إتاحة الفرصة للسودان لإمكانية لعب دور إقليمي جديد قد يكون بديلاً للدور الإثيوبي، الذي كان مهيمناً إلى حد ما على منطقة القرن

الإفريقي خلال الربع الأخير من القرن الماضي، فمنذ استقلال إريتريا عن إثيوبيا ،وإثيوبيا تعاني من تراجع دورها الإقليمي،واشتد هذا التراجع مع اندلاع الحرب الحدودية بين الجانبين سنة ١٩٩٨، وعدم تسوية النزاع الحدودي حتى الآن[٣٥].

وقد ساهمت هذه الحرب في سعي كل من الجارتين لكسب ود السودان، خاصة مع ظهور النفط في الخرطوم، واحتياج كل من (أسمرة) و(أديس أبابا) إليه، فضلاً عن أن إثيوبيا – كدولة حبيسة– صارت تبحث عن موانئ أخرى بخلاف الموانئ الإريترية التي تم إغلاقها في وجهها، وكان البديل الجيبوتي غير كافٍ بسبب ارتفاع تكلفة النقل والشحن من ناحية، وصغر الحجم من ناحية ثانية، ومن ثم، كان البديل يتمثل في محاولة تحسين العلاقات مع السودان، واستغلال ميناء (بور سودان) في هذا الشأن[٣٦].

وبالنسبة لإثيوبيا، شهدت العلاقات بينها وبين السودان فعلاً تحسنا ملحوظاً، خاصة بعد توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية المشتركة على كل المستويات ، الأمنية منها والاقتصادية والسياسية[٣٧]، فضلاً عن أن البلدين كانا قد شكلا مع اليمن تحالفاً إقليمياً في أكتوبر في سنة ٢٠٠٢م ، وهو(تجمع صنعاء) والذي يعد مظهراً من مظاهر التحالفات السياسية في القرن الأفريقي ،وعلى الرغم من إعلان أعضاء هذا التحالف من أن الغاية من إنشائه تكمن في إقامة علاقة تعاون بناء بين دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة،إلا أنه ما زال يثير مخاوف إريتريا التي تعده تحالفاً موجهاً ضدها بالتحديد بفعل الصراعات الناشبة بينها من جهة وبين هذه الأنظمة الثلاثة من جهة أخرى[٣٨].

ولكن على الرغم من السجل الإيجابي للعلاقات السودانية – الإثيوبية ،وعلى الرغم من أن كل منهما عضوين في منظمة (الإيجاد) التي تضم في عضويتها فضلاً عن إريتريا ، كل من أوغندا،الصومال،جيبوتي وكينيا، إلا أن تلك العلاقات لم تكن تخلو من توتر ومن ذلك ، ومن ذلك ما حصل بعد محاولة اغتيال

الرئيس المصري حسني مبارك أثناء وجوده في(أديس أبابا) سنة١٩٩٥، واتهام إثيوبيا للسودان بأنها تقف وراء الحادث[٣٩].

أما بالنسبة لإريتريا،فعلى الرغم من الدعم الكبير الذي قدمته السودان للثوار الإريتريين في مرحلة المقاومة حتى نيلهم الاستقلال [٤٠]، إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت تدهوراً ملحوظاً منذ استقلال إريتريا ، لاسيما بعد تزايد الاتهامات المتبادلة بين كل منهما(دعم السودان لحركة الجهاد الإسلامي الإريتري، وفي المقابل دعم أسمرة للتجمع الوطني السوداني)،والتي وصلت ذروتها إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما سنة ١٩٩٤م[٤١]،فضلاً عن استمرار اتهامات السودان لدور اريتريا القوي في مشكلات السودان في الشرق ، بما يتجاوز حدود الدعم المعنوي لقبائل البجا والأسود الحرة ، لاسيما مع تسرب معلومات تؤكد أن أسمرة أضحت أهم قنوات توصيل السلاح الإسرائيلي لقوى المعارضة في دارفور ، ناهيك عن استمرار العلاقة المتميزة بين أسمرة وغالبية قيادات التجمع الوطني السوداني المعارض، التي مكثت طوال الفترة الماضية في الأراضي الاريترية ، وعقدت عدداً من أهم اجتماعاتها عليها[٤٢].

وعلى الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على العلاقات بين اريتريا والسودان ، وربما كان هذا التحسن متزامنا مع تنامي العلاقات السودانية- الإثيوبية، إلا أن أجواء التوتر بين الجانبين مازالت قائمة ، على الرغم من جهود الوساطة الليبية في محاولة إخماده [٤٣].

والواقع يشير إلى وجود ثلاثة أسباب جوهرية قادت إلى تجذر الخلاف بين السودان واريتريا ، أولها احتضان كل دولة معظم معارضي النظام الآخر ،وتكريس الاهتمام بهم بشكل خلق حساسيات عميقة ، ومع أن هذه الورقة جزء من أدبيات القرن الإفريقي ، إلا أنها في الحالة السودانية - الاريترية بلغت حد المكايدة السياسية فالخرطوم التي كانت لا تحبذ دعم المعارضة الاريترية علانية أصبحت حريصة على تثبيت الأواصر معها ، ردا على العلاقة الوطيدة التي تربط أسمرة بمعظم معارضي

الخرطوم وكل المنشقين عنها ، وثانيها تجاوز وسائل الدعم البعد السياسي ، فقد أشارت تصريحات سودانية متعددة إلى اتهام اريتريا بتقديم أنواع متباينة من الدعم المادي والعسكري، وآخر هذه السلسلة ما يتردد على نطاق واسع بشأن دعم متمردي دارفور بالسلاح ، والحرص على جعل جبهتهم مفتوحة بالتزامن مع الجبهة الشرقية المتاخمة للحدود الاريترية ، وهو ما أدى إلى زيادة جرعات التصعيد والمساهمة في إفشال محاولات اللجوء إلى الحوار عن طريق أطراف إقليمية ، وثالثها إثيوبيا كدولة تمتلك شبكة جيدة من العلاقات المتنوعة مع السودان ولا تزال في حالة صراع مع اريتريا ، وتعتقد أسمرة أن القواسم المشتركة التي خلقتها الخرطوم وأديس أبابا موجهة أساسا ضدها ، ومن هنا كلما ازداد التوتر بين السودان واريتريا كلما اتجهت العلاقات السودانية - الإثيوبية الى مزيد من السخونة ، وقد أدت هذه النتيجة إلى تكريس الهواجس الاريترية من نظام الحكم في السودان[٤٤] .

وعلى وجه الجملة يمكن القول أنه على الرغم من أن الظروف الراهنة تصب في مصلحة السودان للعب دور إقليمي نشط إلى حد ما في المنطقة، فإن هناك حدوداً لهذا الدور،لعل من أهمها: الضغوط الدولية، وبشكل خاص حدود الحرية التي تسمح بها واشنطن لممارسة هذا الدور، خاصة في ظل وجود توجهات- إسلامية إلى حد ما- في حزب البشير الحاكم، إذ لا تزال واشنطن تنتهج سياسة حذرة مع الخرطوم،ولا أدل على ذلك من قرار الكونجرس في نوفمبر سنة ٢٠٠١م، بشأن تمديد العقوبات الأمريكية على الخرطوم، كما أن مستقبل هذه العلاقة مرهون بمدى تعاون الخرطوم مع واشنطن في (مكافحة الإرهاب)– خاصة على المستوى الإقليمي من ناحية- ومدى استجابة الخرطوم كذلك إلى الأطروحات الأمريكية بشأن تسوية قضية الجنوب[٤٥]، ولا شك أن المصالح الأميركية في المنطقة ستدفع واشنطن إلى تأليب القوى الإقليمية والرأي العام ضد الخرطوم ، ويعد القرار الصادر من المحكمة الجنائية الأخير الخاص باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير خير دليل على ذلك ،هذا من ناحية، وتصعيد الموقف في إقليم دارفور للضغط على الحكومة السودانية

من ناحية أخرى، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى تقوقع السودان على نفسه أو الاضطرار لتقديم تنازلات لمصلحة الجانب الأميركي، كما أن الدور الإقليمي للسودان مرهون كذلك بمدى قبول القوى الإقليمية الأخرى له، سواء القوى الإقليمية التقليدية (إثيوبيا) أو القوى التي بدأ يتنامى طموحها للعب دور إقليمي فاعل وبمعنى الوساطة السلمية – الطرف الثالث (ليبيا).

٢-اليمن:لليمن علاقات جيدة بإثيوبيا لاسيما على المستوى الأمني ، وهو ما تفسره إريتريا بالتحاف ضدها- بعدما كانت اليمن في مقدمة الدول التي تدعم المقاومة الإريترية- ، ومن ذلك ردة فعل إريتريا على تجمع (صنعاء) الذي يجمع كل من إثيوبيا واليمن فضلاً عن السودان ،كما أن سجل العلاقات اليمنية – الإريترية شهد تصدعات ، ومن ذلك ما حصل بعد احتلال إريتريا لجزر (حنيش) اليمنية التي آلت إلى السيادة اليمنية سنة ١٩٩٨ بموجب حكم دولي ،وعلى الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين ، إلا أن الشكوك والمخاوف والاتهامات المتبادلة بينهما ما زالت قائمة،ذلك أن إريتريا تتهم اليمن بالتآمر ضدها من خلال التحالف مع إثيوبيا على وجه التحديد وذلك بغية إسقاط نظام الحكم فيها ، ومن جانبها تبدي اليمن قلقها الشديد من تطورات علاقة إسرائيل بدولة اريتريا ومحاولة بسط نفوذهما على مدخل البحر الأحمر ، ومما يعزز هذا القلق من طرف اليمن تزايد الحديث على موافقة (أسمرا) على إقامة قاعدة أمريكية في ميناء مصوع مما يمكنها من السيطرة على مضيق باب المندب وبالتالي تحكم الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها إسرائيل في المضايق العربية[٤٦].

٣- جيبوتي:فور نشوب الصراع بين إريتريا وأثيوبيا في سنة ١٩٩٨م،طرح الرئيس الجيبوتي(حسن جوليدا)في مايو سنة ١٩٩٨م،الذي كان يرأس دورة منظمة حكومات شرق أفريقيا ومكافحة التصحر(إيجاد) التي تضم الطرفين المتصارعين أيضاً،مبادرة لاحتواء الموقف بينهما،وكان أمين عام المنظمة المذكورة (بتستكي جبري) وهو إريتري الجنسية قد دعم هذه

المبادرة ، إلا أن رئيس جيبوتي فشل في إقناع إريتريا بسحب قواتها من المناطق الحدودية المتنازع عليها، وهو أمر كان تعده (أديس أبابا) شرطاً مسبقاً للدخول في مفاوضات حل الصراع[٤٧].

وعلى الرغم من محاولات جيبوتي للتدخل كطرف ثالث- وسيط نزيه- لحل الصراع إلا أن إريتريا تتهمها بالانحياز لصالح إثيوبيا،وهذا ما يجعل الوساطة الجيبوتية غير ذات جدوى،لاسيما وأن الخلافات الحدودية والاتهامات بين البلدين قائمة على قدم وساق،إذ أن جيبوتي حليف قوي لفرنسا التي تتواجد قواتها العسكرية بكثافة على الأراضي الجيبوتية ،ومن جهتها تتهم جيبوتي إريتريا بدعم متمردي الجبهة الثورية الموحدة ضدها وبأن لها مطامع في الأراضي الجيبوتية[٤٨].

٤-الصومال:

تعد الصومال ساحة للصراع الإثيوبي- الإريتري بشكل غير مباشر، فالصومال الذي خلا من تواجد حكومة رسمية منذ سنة ١٩٩١م ،الآن هو بين سندان حكومة مؤقتة ضعيفة تدعمها إثيوبيا وبين مطرقة المحاكم الإسلامية القوية التي فرضت سيطرتها على العاصمة مقديشو وتتهم إثيوبيا بالتدخل في شئون الصومال الداخلية وتتلقى بدورها دعماً من قبل إريتريا ورئيسها (أفورقي) المسيحي الديانة،لذا فالتدخل الإثيوبي في الصومال كان بحجة مطاردة قوى المحاكم الإسلامية التي تعدها بمثابة تهديدً لأمنها وسيادتها ،وهو ما استغلته إريتريا لكي تقدم أقصى ما يمكن تقديمه للمحاكم الإسلامية لمواجهة القوات الإثيوبية[٤٩].

ثانياً- دور مصر وإسرائيل :

١- مصر:لما كان القرن الأفريقي يعد بمثابة الحزام الجنوبي للأمن القومي المصري ،ذلك أن هذا الأمن يدور حول قضية أمن البحر الأحمر ، وقضية حماية مياه النيل ، وفي هذا الإطار وفور نشوب الصراع بين كل من إثيوبيا وإريتريا،وجهت مصر دعوة إليهما لضرورة استبعاد الخيار العسكري واللجوء إلى الوسائل السلمية

لتسوية الصراع،وعلى الرغم من ترحيب الطرفين المتصارعين بالجهود المصرية ،إلا أن الدور المصري أنصب في اتجاه دعم الجهود المبذولة عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً – الاتحاد الإفريقي حالياً -، وعلى ذلك لا توجد مبادرة مصرية منفردة للوساطة في حل هذا الصراع(٥٠).

على ذلك ليس من المنتظر أن تبادر مصر للقيام بدور الوساطة في هذا الصراع لاسيما مع توقف العمليات الحربية ، وذلك بفعل انشغالها بمشاكل داخلية كثيرة تفاقمت مع تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية العالمية التي مازالت تعصف بالعالم ، فضلاً عن انشغالها بمشاكل إقليمية أخرى لعل أبرز تفاقم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والخلافات الفلسطينية – الفلسطينية.

٢-إسرائيل: وقفت إسرائيل في بداية الأمر- وبالتطابق مع الموقف الغربي- بشكل صارم ضد استقلال إريتريا عن إثيوبيا ،وكانت تدعم إثيوبيا بلا حدود ، ولكن فيما بعد بدأت إسرائيل مع حلفائها الغربيين بالإعداد لإريتريا المستقلة وتحت قيادة تسقط وتقاوم وترفض كافة شعارات العروبة ، أو حتى تلك العلاقات المميزة بين إريتريا والوطن العربي أو حتى المحيط الإفريقي،وقد تمخض عن ذلك أن إسرائيل كانت أول محطة يزورها الرئيس الإريتري الحالي (أساسي فورقي) بعد الاستقلال ، وأضحت إسرائيل اللاعب الأساسي فوق الساحتين الأثيوبية والإريترية معاً(٥١)، وذلك بفعل علاقاتها التي تنامت بشكل كبير مع طرفي الصراع.

ثالثاً- موقف منظمة الوحدة الأفريقية(الاتحاد الإفريقي حالياً):بدأت منظمة الوحدة الأفريقية بإدانة استعمال الخيار العسكري في حل الصراع، ودعت الطرفين إلى اللجوء إلى التسوية السلمية ،وقد قامت المنظمة بجهود الوساطة بين الطرفين المتصارعة في المرحلة الأولى للصراع في مايو سنة ١٩٩٨م، ولكن إثيوبيا رفضت وساطة المنظمة ، ومن ثم تبنى مجلس وزراء خارجية دول المنظمة في يونيو، اقتراحاً مصرياً يقضي بوقف الأعمال العدائية

بين الدولتين فوراً ، ومن ثم القبول بالمبادرة الأميركية - الرواندية ،أساساً للمفاوضات ، وقد رحبت إريتريا بتلك الجهود ، لكن إثيوبيا واصلت رفضها بفعل رفض إريتريا سحب قواتها من أراضيها وبذلك فشلت وساطة المنظمة آنذاك[٥٢].

ولكن الرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة) بادر بصفته رئيساً للمنظمة لمواصلة الوساطة وقد وافق الطرفان المتصارعان على وفق خطة تقضي بوقف إطلاق النار وسحب القوات الإريترية إلى حدود ما قبل ٦ مايو سنة ١٩٩٨م[٥٣]، ولكن على الرغم من تلك الجهود التي بذلتها المنظمة ورئيسها الرئيس الجزائري على وجه الخصوص ،إلا أن الصراع لم تتم تسويته بشكل نهائي .

دور الاتحاد الإفريقي في الصراع:على من أن الاتحاد الإفريقي كان قد جاء ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية ، إلا أن دوره لم يرتق إلى مستوى الطموح في الكثير من الصراعات التي تعج بها القارة السمراء ومن تلك الصراعات الصراع الذي دار بين إثيوبيا وإريتريا والذي دام سنوات طويلة ولم تتم تسويته بشكل كامل ودائم.

فقد اقتصر دور مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي على الجانب المتعلق بتسوية الصراعات الداخلية في البلاد الأفريقية دون التطرق إلي النزاعات الحدودية مثل النزاع الحدودي الإثيوبي / الإريتري ، باستثناء تطرق المجلس في اجتماعه رقم ٤٦ لتسوية الأزمة السودانية/التشادية لخدمة تسوية الأزمة في دارفور[٥٤].

أما عملية السلام التي رعتها الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بين إريتريا وإثيوبيا فتعرضت لنكسة حين رفضت إثيوبيا حكم اللجنة الدولية ونشرت عدة آلاف من الجنود الإضافيين على الحدود مع إريتريا سنة ٢٠٠٣.

المطلب الثاني – دور الأطراف الدولية في الصراع

أولاً- الموقف الأميركي:

جاء نشوب الحرب بين إثيوبيا وإريتريا في أعقاب الزيارة الفريدة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في مارس ١٩٩٨ للقارة واجتماعه مع رؤساء دول وحكومات شرق ووسط وجنوب القارة، وهي الزيارة التي استهدفت - من بين ما استهدفت- ترتيب الأوضاع في منطقة شرق إفريقيا وتوزيع الأدوار على اللاعبين الأساسيين وفي مقدمتهم إثيوبيا وإريتريا؛ لذا مثلت الحرب الحدودية بين هاتين الدولتين خروجًا على مقررات السياسة الأمريكية بالمنطقة ودفعت للتساؤل عن أسباب الحرب؛ والواقع أنه بعيداً عن الحجج القانونية التي طرحها الجانبان للدلالة على أحقية كل منهما بالمناطق موضع النزاع، فإن الشاهد أن الميراث التاريخي للعلاقات بين البلدين والطموحات الآنية للقيادات قد لعبا دوراً حيويًّا في تأجيج الصراع واستمراره ثم انفجاره على النحو الذي شهدته المنطقة(٥٥).

وهنالك من يؤكد على دور الولايات المتحدة في المنطقة وأهمية إثيوبيا بالنسبة لها، وقدرة الولايات المتحدة على إيقاف الحرب أو استمرارها، وبالتالي فان حل الصراع في يد الولايات المتحدة(٥٦).

ولكن المفارقة في هذا الصراع أن الدور الأميركي ليس واضحاً وذلك بفعل أن كلا الطرفين يحاولان استمالة واشنطن إلى جانبهما، حيث كانت إريتريا تراهن على واشنطن، لكن يبدو أن واشنطن فضلت عدم التعويل على إريتريا، خاصة في ظل سياسات النظام المتأزمة مع دول الجوار وانصرف اهتمامها -في المقابل- إلى جيبوتي المجاورة (٥٧)، وبالمقابل لم تتمكن إثيوبيا من نيل ثقة واشنطن الكاملة الأمر الذي يرجح بقاء الأخيرة على مسافة واحدة من طرفي الصراع مع التعويل على أطراف إقليمية أخرى لضمان مصالحها في المنطقة.

ولكن ذلك لم يمنع من بذل الولايات المتحدة الأميركية جهوداً لايستهان بها توجت بتقديم مبادرة مشتركة مع رواندا التي سعت بدورها للقيام بدور الوسيط – الطرف الثالث –وكان ذلك في

الأول من شهر يونيو/حزيران سنة ١٩٩٨، وقد تضمنت تلك المبادرة نقاط أربع وهي[٥٨] :

١- انسحاب القوات الإريترية من الأراضي المتنازع عليها.

٢- نزع سلاح المناطق المتنازع عليها.

٣- إخضاع تلك المناطق لمراقبة دولية.

٤- بدء مفاوضات ترسيم الحدود بين الطرفين المتصارعين.

وفي حقيقة الأمر مثلت هذه المبادرة احتواء لمطالب الطرفين المتصارعين ، وهو مادفع الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية لتأييد هذه المبادرة.

ثانياً- الموقف الأوروبي: أصدر وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي بياناً في ٨ يونيو سنة ١٩٩٨م،أدانوا فيه اللجوء إلى الوسائل العسكرية لحل الصراع، كما دعا البيان لأوقف إطلاق النار والتفاوض لتسوية هذا الصراع ، وقد سعت إيطاليا في جهود الوساطة بين الجانبين المتصارعين في ذلك الوقت ،وفي ١٦ يونيو سنة ١٩٩٨م،أعرب زعماء الإتحاد الأوروبي عن تأييدهم للمبادرة الأميركية – الرواندية ، لتكون أساساً لإنهاء الصراع[٥٩].

ثالثاً-موقف الأمم المتحدة: أصدر مجلس الأمن في اجتماع طارئ في ٥ يونيو/حزيران سنة ١٩٩٨ بياناً طالب فيه بوقف فوري لإطلاق النار بين البلدين منددا بنشوب الصراع المسلح وداعياً إلى اللجوء للوسائل السلمية لتسوية الصراع ، وقد حاولت الأمم المتحدة القيام بوساطة بين الدولتين عن طريق أمينها العام السابق(كوفي أنان)، إلا أن إريتريا رفضت تدخل المنظمة الدولية في الصراع ، وأعلنت إن اللجوء إلى المنظمة مضيعة للوقت ، وفي المقابل رحبت إثيوبيا بوساطة المنظمة الدولية ، وظلت الأخيرة تدعم محاولات الوساطة التي قامت بها الأطراف المختلفة [٦٠]– الدولية والإقليمية – وعلى وجه الخصوص المبادرة الأميركية – الرواندية ، فضلاً عن ترحيبها بجهود منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك ، ومن ثم جهود الاتحاد الإفريقي.

الخاتمة

على الرغم من توقف العمليات العسكرية الشاملة ، مايزال الصراع الإثيوبي –الإريتري قابلاً للانفجار في أية لحظة ، وذلك بفعل عدم التوصل إلى التسوية السلمية الشاملة والدائمة للمشاكل العالقة بين البلدين ، شأنه في ذلك شأن معظم الصراعات الدائرة في القارة السمراء ، والإشكالية هنا تكمن في عجز القوى والمنظمات الإقليمية والدولية - التي تشابكت مصالحها في هذه المنطقة الحيوية من العالم - على السواء على طرح مبادرات تعالج كل المشاكل العالقة بين الطرفين المتصارعين معالجة جذرية وشاملة تنال رضا وقناعة هذين الطرفين ،هذا من جانب ، ومن جانب آخر فأن تفاقم المشاكل وتقادم الأزمات في المنطقة أربك الوسطاء وجعلهم يولون وجوههم شطر تلك المشاكل والأزمات بعيداً عن الاهتمام بهذا الصراع الذي كان قد ذهب ضحيته مئات الآلاف من القتلى والجرحى والنازحين ، وإذا ما تجدد هذا الصراع - وهو احتمال قائم جداً بفعل استمرار الاتهامات والمناورات والمناوشات بين الطرفين المتصارعين – فستتجدد معه المآسي والمعاناة ، لذا ينبغي أن تتضافر الجهود الإقليمية والدولية بغية تكثيف الاتصالات بين الطرفين المتصارعين لتقريب وجهات النظر والاحتكام إلى طاولة الحوار والمفاوضات سعياً للتوصل إلى توقيع اتفاق سلام شامل ودائم يرضي الطرفين المتصارعين ويؤسس لإقامة علاقات حسن جوار وتحقيق المصالح المشركة.

الهوامش

١. جودة حسنين جودة: قارة أفريقيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ٣٥.
٢. المرجع نفسه.
٣. نفس المرجع السابق، ص ٣٨.
4. -Merera Gudina: Ethiopia Competing ethnic Nationalisms and The Guest for - Democracy , 1960 – 2000, (Netherlands :Shaker Publishing 2003)p.18
٥. انظر:عبد الملك عودة : إثيوبيا واريتريا كيف تتحرك الأحداث، مجلة رسالة أفريقيا، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٧٥، القاهرة ، ص ٢٥، وكذلك :نفس المؤلف:الثورة في أثيوبيا إلى أين؟ مجلة رسالة أفريقيا، العدد الثاني، فبراير ١٩٧٥، القاهرة ، ص٣٣، وكذلك: عبد الوهاب الطيب البشير :البعد الإثني في السياسة الإثيوبية الداخلية وعملية التحول الديمقراطي ، مجلة آفاق أفريقية ، القاهرة، السنة السادسة ،العدد ١٨- ٢٠٠٥م،ص ٢٣.
٦. انظر:عبد الملك عودة :الثورة في أثيوبيا إلى أين؟،مرجع سابق،ص٣٤، وكذلك: -Merera Gudina:Ibid,p.21
٧. أنظر: نفس المرجعين السابقين، وكذلك:عبد الوهاب الطيب البشير :البعد الإثني ...،مرجع سابق،ص٢٥.
٨. انظر: أبو العينين محمود: الإسلام ومستقبل الدولة في إثيوبيا، في ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس،ص ٢٢٢ وما بعدها، وكذلك:علي أحمد نور: النزاع الصومالي الإثيوبي،القاهرة، مطبعة أطلس، بلا تاريخ،ص٤٧.
٩. أنظر كل من : عبدالوهاب الطيب البشير :البعد الإثني ...،مرجع سابق،ص٢٥، وكذلك:

-Merera Gudina:Ibid,p.21

١٠. أنظر كل من :عبد الملك عودة وآخرون:إريتريا:دراسة مسحية شاملة،القاهرة،معهد البحوث والدراسات العربية،جامعة الدول العربية،١٩٩٦،ص١٥،وكذلك:جودة حسنين جودة: قارة أفريقيا :مرجع سابق،ص٤٦.
١١. نفس المرجعين السابقين.
١٢. نفس المرجعين السابقين.
١٣. محمد عاشور: الحرب الإثيوبية - الإريترية فصل جديد في عرض ممتد ،على الموقع:

http://www.islamonline.net/iolarabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic15.asp

١٤. السيد رجب حراز: الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٢١.

١٥. عبد الملك عودة :نهاية النظام الإمبراطوري في إثيوبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، ١٩٧٧،ص٧٥.

١٦. أنظر كل من : حلمي الشعراوي: الثورة الإريترية وحق المصير،مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، ١٩٧٧،ص٤٥،وكذلك:أحمد يوسف القرعي :قضية إريتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، ٩٧١،ص٥٦.

١٧. نفس المرجعين السابقين.

١٨. أحمد يوسف القرعي :قضية إريتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية،مرجع سابق،ص٥٨.

١٩. نفس المرجع.

٢٠. حلمي الشعراوي: الثورة الإريترية وحق المصير،مرجع سابق،ص٤٨،

٢١. المرجع نفسه، ص٥٣.

٢٢. أنظر كل من: حلمي الشعراوي: الثورة الإريترية وحق المصير،مرجع سابق،ص٥٠،وكذلك:د.جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية،مجلة قراءات أفريقية، العدد الأول،أكتوبر ٢٠٠٤،ص٦٧.

٢٣. انظر كل من:د.جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية،مرجع سابق،ص٦٨،وكذلك:التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٨م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)،١٩٩٩ ، ص ٢٢٧.

٢٤. أنظر كل من: د. جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية،مرجع سابق،٦٨،وكذلك: مختار شعيب:الصراع الإريتري - الإثيوبي على الحدود،السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨،ص٣٤.

٢٥. مجلة المجلة عدد ١٠٠٢ تاريخ ٢٥/ ٤ ـ ١٩٩٩/٥/١م.

٢٦. د. جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية،مرجع سابق،ص٦٩.

٢٧. محمد عاشور: الحرب الإثيوبية - الإريترية فصل جديد في عرض ممتد ،على الموقع

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic15.asp

٢٨. أنظر كل من :نجلاء محمد مرعي:الصراع في حوض النيل والقرن الأفريقي وأثره على أمن المنطقة العربية،على الموقع:-http://www.albayan-agazine.com/files/africa/4.htm

،وكذلك: التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ٢٠٠٠م، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

٢٩. أنظر كل من :نجلاء محمد مرعي :مرجع سابق،وكذلك:عارف عبد القادرسعيد: سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢م)، ص ص ١٦٦-١٦٧.

٣٠. د.حسن الشافعي: النزاع الحدودي بين إريتريا – إثيوبيا.. هل يُشعل حرباً ثالثة بينهما، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص ١٣٤.

٣١. نفس المرجع السابق،وكذلك: د. جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية ،مرجع سابق،ص٧٠.

٣٢. مختار شعيب:الصراع الإريتري - الإثيوبي على الحدود، السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨،ص٣٦.

٣٣. د.حسين الشافعي: النزاع الحدودي بين إريتريا – إثيوبيا..،مرجع سابق، ص٣٨.

٣٤. محمد عاشور: الحرب الإثيوبية - الإريترية فصل جديد ..،مرجع سابق.

٣٥. بدر حسن شافعي: قمة الإيجاد: السودان تتربع على المنطقة، على الموقع: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/01/article11.shtml

٣٦. المرجع نفسه.

٣٧. صحيفة أخبار اليوم في ١٦-١١-٢٠٠٧.

٣٨. أنظر كل من: بدر حسن شافعي: قمة الإيجاد..، المرجع السابق، وكذلك: د. جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية ،مرجع سابق،ص٧٤.

٣٩. بدر حسن شافعي: قمة الإيجاد:مرجع سابق.

٤٠. صحيفة الوطن(السودانية) العدد١٧٧٢،في٣٠-٤-٢٠٠٨.

٤١. بدر حسن شافعي: قمة الإيجاد:مرجع سابق.

٤٢. محمد أبو الفضل:الخلاف بين أإريتريا والسودان في ميدان العلاقات الإقليمية، السياسة الدولية،يناير،٢٠٠٣،ص ٨٧.

٤٣. نفس المرجع :ص ٨٨.

٤٤. نفس المرجع : ص ٩٠.

٤٥. المرجع نفسه.

٤٦. .صحيفة اليوم – السعودية – إلكترونية- ١٦-١١-٢٠٠٢

٤٧. أنظر كل من:عبد الملك عودة: الحرب والسلام في أفريقيا،القاهرة ،كتاب الأهرام الاقتصادي،٢٠٠٢،ص ٧٦، وكذلك:مجموعة باحثين:الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا،القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،١٩٩٩م،ص ٥٦.
راجع موقع المركز الإريتري للخدمات الإعلامية:
http://adoulis.com/details.php?rsnType=1&id=1795
احمد غراب: إثيوبيا والمحاكم في صنعاء.. المنطقة ومخاوف اشتعال جديد بين أميركا والقاعدة:على الموقع:
http://www.newsyemen.net/view_news.asp?sub_no=2_2006_12_02_10987

٤٨. راجع :مجموعة باحثين:التقرير الإستراتيجي الأفريقي،القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة،٢٠٠٢،٢٠٠١، ص ١٤٥.
٤٩. صحيفة الوطن- سودانية- العدد ١٧٧٢ في: ٣٠-٤-٢٠٠٨
٥٠. أنظر كل من:عبد الملك عودة: الحرب والسلام في أفريقيا،مرجع سابق،ص ٧٦، وكذلك:مجموعة باحثين:الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا،مرجع سابق،ص ٥٦.
٥١. نفس المرجعين السابقين.
٥٢. مجدي جلال : دور مجلس السلم والأمن الأفريقي فى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا - مجلة آفاق افريقية- القاهرة- العدد-٢١- مارس/آذار٢٠٠٦،ص,٢٣
٥٣. محمد عاشور: الحرب الإثيوبية - الإريترية فصل جديد..، مرجع سابق.
٥٤. صحيفة الصحافة العدد ٥٢٩٩ في ٢٠-٣-٢٠٠٨
٥٥. حمدي عبد الرحمن حسن: الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد١٥٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٩٢، ص ٧٥.
٥٦. موقف المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع الدولي من الصراع الإثيوبي – الإريتري : على موقع المقاتل الإلكتروني.
٥٧. حمدي عبدالرحمن حسن :مرجع سابق ، ص ٧٦.
٥٨. موقع المقاتل الإلكتروني السابق الذكر.

المصادر :

١- جودة حسنين جودة: قارة أفريقيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦،

٢- انظر:عبد الملك عودة : إثيوبيا واريتريا كيف تتحرك الأحداث، مجلة رسالة أفريقيا، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٧٥، القاهرة ،

3 -Merera Gudina: Ethiopia Competing ethnic Nationalisms and The Guest for - Democracy , 1960 – 2000, (Netherlands :Shaker Publishing 2003).

٤- أبو العينين محمود: الإسلام ومستقبل الدولة في إثيوبيا، في ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس،ص ٢٢٢ وما بعدها، وكذلك:علي أحمد نور: النزاع الصومالي الإثيوبي،القاهرة، مطبعة أطلس، بلا تاريخ .

٥- د.جلال الدين محمد صالح :القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية،مجلة قراءات أفريقية، العدد الأول،أكتوبر

٦- http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic15.asp

٧- عارف عبد القادر سعيد: سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢م)

٨- د.حسن الشافعي: النزاع الحدودي بين إريتريا – إثيوبيا.. هل يُشعل حرباً ثالثة بينهما، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥،

٩- مختار شعيب:الصراع الإريتري - الإثيوبي على الحدود، السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨،

(10)http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/01/article11.shtml

١١- عبد الملك عودة: الحرب والسلام في أفريقيا،مرجع سابق،ص ٧٦، وكذلك:مجموعة باحثين:الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا،مرجع سابق،

١٢- مجموعة باحثين:التقرير الإستراتيجي الأفريقي،القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة،٢٠٠٢،٢٠٠١،

١٣- صحيفة الوطن- سودانية- العدد ١٧٧٢ في: ٣٠-٤-٢٠٠٨

١٤- مجدي جلال : دور مجلس السلم والأمن الأفريقي فى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا - مجلة آفاق افريقية- القاهرة- العدد-٢١- مارس/آذار٢٠٠٦،

١٥- صحيفة الصحافة العدد ٥٢٩٩ في ٢٠-٣-٢٠٠٨

١٦- حمدي عبد الرحمن حسن: الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد١٥٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٩٢.